

Distr.: General
19 April 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز دراسة الحالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠٤

موجز

يستطلع هذا الموجز لدراسة الحالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الخصائص الرئيسية للانتعاش الاقتصادي (الراهن - وفي عام ٢٠٠٤)، بلغت نسبة النمو في اقتصاد المنطقة حوالي ٥,٨ في المائة وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٤,٢ في المائة. ويستعرض الفرع الثاني السمات البارزة التي يتصف بها النمو الاقتصادي في المنطقة، بينما يناقش الفرع الثالث الأداء الاقتصادي للمنطقة إزاء خلفية التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي. ويركز الفرعان الرابع والخامس على الأداء الاقتصادي للمنطقة في عام ٢٠٠٤ والتوقعات في عام ٢٠٠٥.

* E/2005/100

المحتويات

الفقرات الصفحة

| | | | | |
|---------|--|-------|-------|----|
| أولا - | مقدمة | | ١ | ٣ |
| ثانيا - | السمات البارزة للنمو في المنطقة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ | | ٢-١٥ | ٣ |
| ثالثا - | الخلفية الدولية | | ١٦-٢٠ | ١٠ |
| رابعا - | الأداء الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سنة ٢٠٠٤ | | ٢١-٣٦ | ١١ |
| خامسا - | آفاق عام ٢٠٠٥ | | ٣٧-٤١ | ١٨ |

الأشكال

| | | | | |
|----------|---|-------|--|----|
| الأول - | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تباين في رصيد الحساب الجاري (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ونمو الناتج المحلي الإجمالي | | | ٤ |
| الثاني - | أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي: مجموع العرض والطلب ومعدلات النمو السنوية | | | ٦ |
| الثالث - | أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي: مجموع الأجور، ١٩٩٧-٢٠٠٤ | | | ٧ |
| الرابع - | أمريكا اللاتينية: صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو | | | ٩ |
| الخامس - | أمريكا اللاتينية: متوسط انتشار الخطر السيادي | | | ٩ |
| السادس - | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التحركات الفصلية لأسعار صادرات السلع الأساسية غير النفطية، ١٩٨٠-٢٠٠٤ | | | ١٣ |
| السابع - | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أسعار الصرف الفعلية الحقيقية | | | ١٦ |

أولا - مقدمة

١ - حقق اقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نمواً بنسبة ٥,٨ في المائة عام ٢٠٠٤، متجاوزاً بذلك أكثر التوقعات تفاؤلاً، بينما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بنحو ٤,٢ في المائة. ويتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٤,٥ في المائة. وسيؤدي هذا الارتفاع المتزايد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى رفعه إلى نحو ١٢ في المائة فوق المتوسط السائد في التسعينات وإلى أكثر من ٦ في المائة فوق مستواه في عام ١٩٩٧، وهو المستوى الذي ظل يتأرجح حوله إلى غاية عام ٢٠٠٤.

ثانياً - السمات البارزة للنمو في المنطقة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤

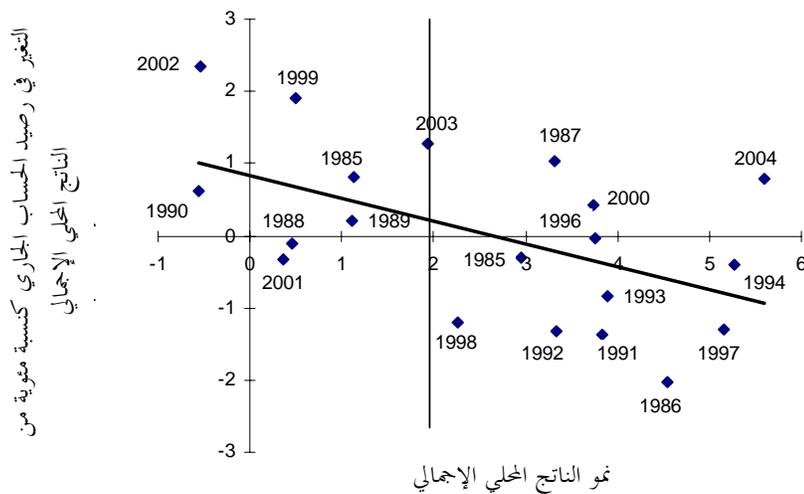
٢ - تتمثل إحدى خصائص الانتعاش الحالي التي تميزه عن باقي الأحداث التي شهدتها التاريخ الاقتصادي للمنطقة في اقتران نمو الناتج المحلي الإجمالي، للسنة الثانية على التوالي، بفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في عام ٢٠٠٤ وارتفاع كلا هذين الرقمين الكليين مقارنة بالسنة السابقة. ففي الماضي، عندما كان الناتج المحلي الإجمالي ينمو بوتيرة جيدة، كان الحساب الجاري يتدهور، وعندما كان الحساب الجاري يتحسن على أساس موازين تجارية إيجابية، كان السبب في ذلك انكماش الواردات بسبب ركود الطلب المحلي. ولم يتزامن تعزز الحساب الجاري مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد على ٢ في المائة في المنطقة ككل إلا في ثلاث سنوات من العشرين سنة الماضية. وكانت الحالتان الأخريتان هما في عام ١٩٨٧ وعام ٢٠٠٠، لكن الزيادة في النشاط الاقتصادي لم تكن في أي من هاتين السنتين بنفس القوة التي كانت عليها في عام ٢٠٠٤^(١).

٣ - وتتمثل الخاصية المميزة الثانية ذات الصلة في أن الارتفاع الحاد في الناتج المحلي الإجمالي حدث في وقت كانت المنطقة تشهد فيه تدفقات لرؤوس الأموال إلى الخارج، وهو ما ينم في ضوء الفائض المسجل في الحساب المالي لميزان المدفوعات لعام ٢٠٠٣ عن انتكاس كبير في صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى المنطقة. ولم يسبق أن شوهدت انخفاضات من هذا الحجم (عادة ما تعتبر بمثابة هروب لرؤوس الأموال) بالاقتران مع ارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل الأول). غير أن المنطقة تمكنت، في السنتين الأخيرتين، بفضل قوة القطاع الخارجي، من بناء رصيد ائتماني في معاملاتها مع باقي بلدان العالم وارتبط ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جزء كبير منه بانتعاش الصادرات (انظر الشكل الثاني).

٤ - وقبول الفائض في الحساب الجاري، إلى حد ما، بتراكم الأصول لدى المقيمين في باقي أنحاء العالم (وهو ما يشكل في حد ذاته شكلا من أشكال هروب رأس المال). غير أن بعض بلدان المنطقة قامت، في الوقت نفسه، بخفض مجموع التزاماتها مع غير المقيمين، ما أدى إلى خفض مستويات مديونيتهم وتزايد الاحتياطات الدولية في المنطقة. علاوة على ذلك، تزامنت هذه الأحداث مع اتجاه تنازلي في أقساط المخاطر السيادية التي تناهز الآن معدلات قياسية في الانخفاض. وهكذا، توافقت حدوث التدفق الصافي لرؤوس الأموال إلى الخارج مع تزايد الطلب على الأصول المالية الإقليمية. وبالنظر إلى هذه التشكيلة الفريدة من الظواهر، فمن الجلي أن الحالة الراهنة تستدعي إجراء تحليل كيما يتسنى تحديد العوامل الكامنة وراء هذا الاتجاه في النمو.

الشكل الأول

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تباين في رصيد الحساب الجاري (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ونمو الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

٥ - ومنذ بداية هذا العقد والمنطقة تشهد ارتفاعا في أسعار الصرف الفعلية^(٢). وقد أدى هذا الاتجاه التصاعدي (الذي كان أكثر حدة وقوة في أمريكا الجنوبية، بينما استغرق تشكله وقتا أطول في بعض بلدان أمريكا الوسطى والمكسيك حيث كان أقل وضوحا نوعا ما) إلى ارتفاع الأسعار النسبية للسلع القابلة للتداول التجاري، مما شكل حافزا لتوسيع العرض من

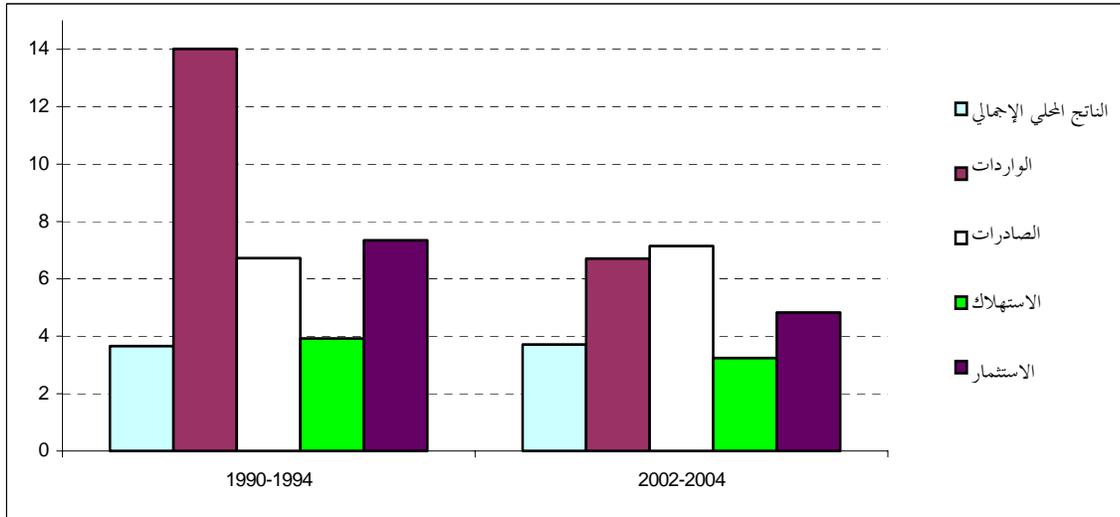
السلع القابلة للتصدير، وبالتالي الاستعاضة بتلك السلع عن الواردات وزيادة النشاط التصديري^(٣).

٦ - وكما كان متوقعا، أدى الارتفاع في سعر الصرف الفعلي، من جهة، إلى خفض مستويات الدخل لا سيما في حالة الأجراء، وبالتالي تقليص مجموع الإنفاق (ومن ثم نمو الفائض القابل للتصدير)، ومن جهة أخرى، إلى إعادة توجيه الإنفاق نحو الإنتاج المحلي (وبالتالي خفض الواردات). وهذا وصف مقبول لما حدث في عام ٢٠٠٢ وفي جزء من عام ٢٠٠٣، وهي فترة تميزت بنمو جدّ بطيء للنتائج المحلي الإجمالي وفائض تجاري هائل ممكن المنطقة من تسجيل رصيد إيجابي في حسابها الجاري في عام ٢٠٠٣. ونتيجة لآثار برامج التثبيت التي نفذت في السنوات السابقة والركود والبطالة الناجمين عن عملية التكيف، لم تولّد عملية إعادة تشكيل الأسعار النسبية أي ضغوط تضخمية رئيسية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوصف العام مجرد محاولة لتتبع التسلسل العام للأحداث في المنطقة برمتها، ومن ثم لا يعكس الاختلافات ذات الشأن التي ينبغي مراعاتها من بلد إلى آخر.

٧ - وبدءا من عام ٢٠٠٣، لكن في عام ٢٠٠٤ على وجه الخصوص، بدأت ظروف خارجية مؤاتية تؤثر تأثيرا إيجابيا على معدلات التبادل التجاري. وقد أدى هذا بدوره إلى زيادة القدرة الشرائية لإيرادات الصادرات ثم إلى تحفيز نمو الإمدادات القابلة للتصدير بسبب ارتفاع نسبة الربح المحققة من نشاط التصدير. ونتيجة لذلك، أصبحت الصادرات قوة الدفع الأولية وراء انتعاش النشاط الاقتصادي بالاقتران، لا سيما في البداية، بزيادة في عرض السلع المحلية البديلة للواردات. وبما أن إطار هذه الأحداث شمل ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض الأجور الفعلية ونقص الانتفاع بالقدرات المنشأة، وفي العديد من الحالات، تاريخ حديث من عدم الاستقرار، لم يكن غريبا أن يأتي رد فعل الطلب المحلي بطيئا.

الشكل الثاني

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مجموع العرض والطلب ومعدلات النمو السنوية



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

٨ - وكان لسياسات الاقتصاد الكلي دور هام في هذا الوضع من ناحيتين. أولا، خفضت المصارف المركزية للبلدان أسعار الفائدة من أجل المساعدة على حفز إعادة تنشيط اقتصاداتها باعتماد سياسات نقدية على درجة من المرونة ساهمت هي أيضا في المحافظة على ثبات سعر الصرف الإسمي. ثانيا، حافظ القطاع العام على معدل عال من المدخرات. ورغم أن هذا لم يكن له دور في تسهيل نمو الاقتصاد (بل كان عاملا محايدا في أفضل الحالات) فإنه ساعد في المحافظة على ثبات الأسعار النسبية للسلع القابلة للتداول التجاري، مع إفساح المجال في نفس الوقت للأخذ بسياسة نقدية مرنة.

٩ - وبينما ظلت أسعار الصرف عالية وتزايد تأثير هذه الاستراتيجية بسبب التحسن في معدلات التبادل التجاري، لا سيما من عام ٢٠٠٣ فصاعدا، بدأ الاتجاه التصاعدي في الصادرات يواكبه تدريجيا ارتفاع في الاستثمارات، وعلى الرغم من بقاء استجابة المستهلكين (بسبب انخفاض مستويات الأجور)، بدأ نمو الناتج المحلي الإجمالي مساره التصاعدي. وقد أثر هذا النمو بدوره على الواردات التي بدأت في الارتفاع تبعا لذلك.

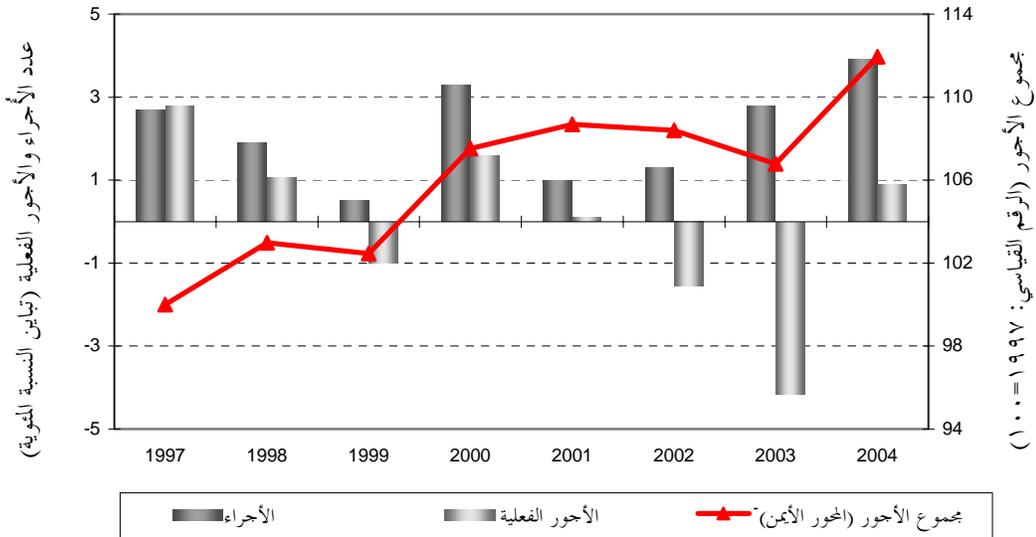
١٠ - وفي عام ٢٠٠٤، اكتملت هذه العملية التي بدأت تتشكل في عام ٢٠٠٣. واستمرت الصادرات في النمو؛ وأصبح المنحى التصاعدي للاستثمارات أكثر ثباتا، لا سيما في القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتداول التجاري؛ وبدأت المنطقة تشهد زيادة ملموسة في

العمالة مع ارتفاع طفيف في الأجور الفعلية (انظر الشكل الثالث). وأحدث ذلك ارتفاعا في الاستهلاك العام، رغم أن استهلاك السلع المعمرة كان قد بدأ فعلا في الارتفاع استجابة لانخفاض أسعار الفائدة.

١١ - ونتيجة لذلك، تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي، ما أدى إلى توسع في الواردات وأحدث وضعاً لم يسبق أن شهدته المنطقة في الخمسين عاما الماضية على الأقل: وللأسفة الثانية على التوالي، نما اقتصاد المنطقة بينما سجل، في الوقت نفسه، فائضا في الحساب الجاري. والأكثر من ذلك، خلافا للفترات السابقة، أن الفائض التجاري الذي كان دعامة الرصيد الإجمالي في الحساب الجاري، لم يكن انعكاسا لهبوط في الواردات. وواقع الأمر أن الواردات سجلت مرونة في الناتج المحلي الإجمالي مقدارها ٢,٧ وبدأت تتجاوز نمو الصادرات بالقيمة الحقيقية. وهكذا برز أثر معدلات التبادل التجاري تدريجيا بوصفه عنصرا حاسما في تبرير الفائض التجاري فضلا عن تبرير الفائض في الحساب الجاري، بالاقتران مع التحويلات.

الشكل الثالث

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مجموع الأجور، ١٩٩٧-٢٠٠٤



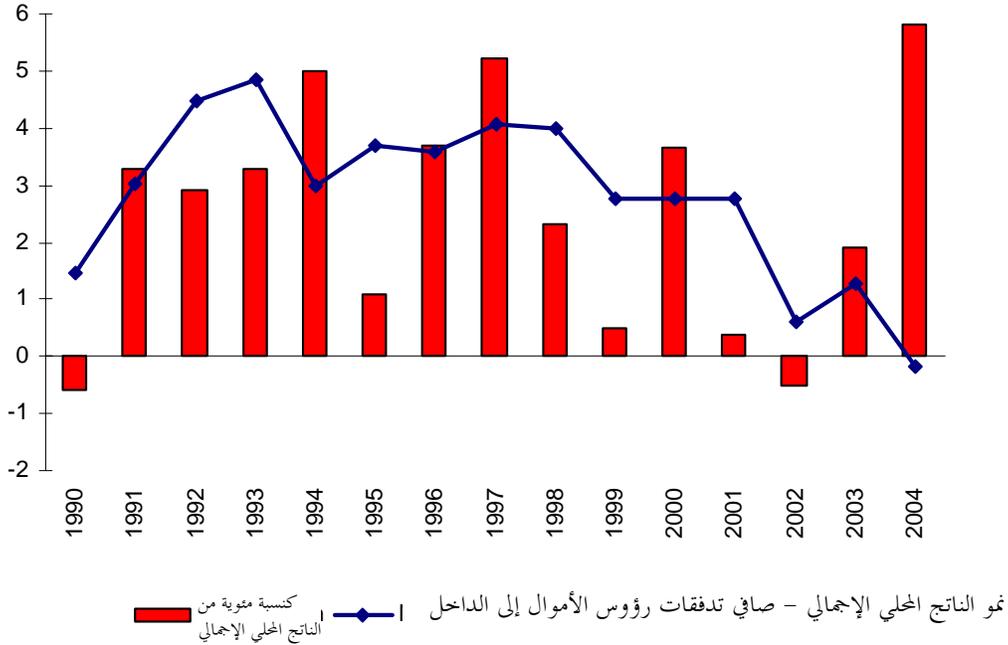
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

١٢ - و جدير بالذكر أن جميع بلدان المنطقة، باستثناء هايتي وحدها، سجلت معدلات نمو إيجابية في عام ٢٠٠٤. والأكثر من ذلك، شهدت الاقتصادات الستة الأكبر في المنطقة، للمرة الثانية فقط في العشرين عاما الماضية، نموًا تجاوزت نسبته ٣ في المائة. وقد سحب هذا النمو ارتفاع في تكوين رأس المال الإجمالي، رغم أن هذا الرقم الكلي إذا حوّل إلى نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (١٨,٩ في المائة بدولارات عام ١٩٩٥)، يظل دون المعدل المسجل في التسعينات. وفي هذه الأثناء، ارتفع الاستهلاك الخاص بوتيرة أبطأ من من وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما ساعد على رفع معدل الوفورات في المنطقة.

١٣ - ومن الجوانب الأخرى الملفتة للنظر في هذا الوضع أن النمو الاقتصادي في المنطقة حدث في وقت سجلت فيه تدفقا لرؤوس الأموال إلى الخارج صافيه ٣,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، الأمر الذي أسفر - بالنظر إلى التدفق الداخل المسجل في عام ٢٠٠٣ وصافيه ٢٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة - عن انخفاض صاف في تدفقات رأس المال بحوالي ٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي). وقد كانت هذه المرة الثانية فقط في العشرين سنة الماضية التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل في الوقت الذي تقلصت فيه تدفقات رأس المال. أما المرة الأخرى فكانت في عام ١٩٩٤، لكن الانخفاض الهام في صافي تدفقات رؤوس الأموال الخارجية إلى الداخل كان، في تلك الحالة، ناجما عن التدفق الخارج لرأس المال من المكسيك في الربع الأخير من العام، بحيث لم يؤثر كثيرا في النشاط الاقتصادي خلال ذلك العام لكنه أحدث تأثيرا سلبيا قويا في عام ١٩٩٥ (انظر الشكل الرابع)^(٤).

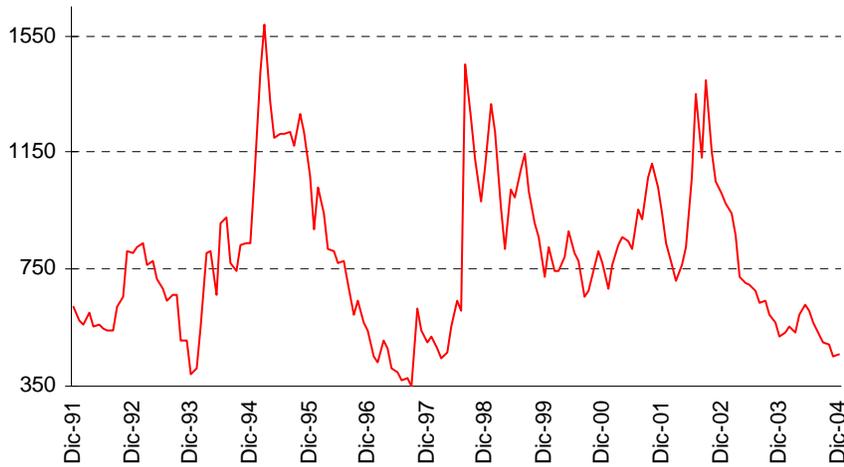
١٤ - وقد نجم هذا الوضع أساسا من الفائض الكبير في الحساب الجاري، مما مكن من تخفيض أسعار الفائدة المحلية، وساهم بالتالي في إحباط تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل. ومن الجلي أن الهبوط الملحوظ في الخطر القطري للمنطقة (انظر الشكل الخامس) - الذي انخفض إلى نحو ٤٥٠ نقطة أساسية في نهاية عام ٢٠٠٤ وأصبح يناهز الآن الحد الأدنى التاريخي للمجموعة^(٥) - يشير إلى أن هذه التدفقات الخارجة لرؤوس الأموال لا تعزى إلى ارتفاع في درجة تصنيف الخطر في المنطقة، بل إلى أن الاتجاه النزولي في أسعار الفائدة المحلية فاق في عدة حالات معدل الانخفاض في كلفة التمويل الخارجي.

الشكل الرابع
أمريكا اللاتينية: صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

الشكل الخامس
أمريكا اللاتينية: متوسط انتشار الخطر السيادي



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام المقدمة من ج. ب. مورغان.

١٥ - يقابل هذه الاتجاهات في رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات في المنطقة الفائض في الحساب الجاري الذي تحقق في هذه الفترة، الأمر الذي لا يعكس النمو النشاط في القيمة الحقيقية للصادرات وحسب، بل يعكس أيضا التحسن الذي طرأ على معدلات التبادل التجاري، والذي كان أثره في القوة الشرائية لحصائل الصادرات مساويا لتدفق رأس المال إلى الداخل يبلغ زهاء ٢٤,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأضافت الزيادة في التحويلات مبلغا آخر قدره ٤٠,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

ثالثا - الخلفية الدولية

١٦ - ارتبط الأداء الاقتصادي القوي للمنطقة، مثلما نوقش قبلا في هذا التقرير، ارتباطا وثيقا بالتطورات الحاصلة في الاقتصاد الدولي. فقد استعادت حركة النشاط الاقتصادي العالمي سرعتها في عام ٢٠٠٤، مما نتج عنه معدل نمو تقديري في الناتج المحلي الإجمالي في العالم بلغ ٤ في المائة (وهو ما يتجاوز بكثير نسبة ٢,٦ في المائة المسجلة سنة ٢٠٠٣)، بينما بلغ التوسع في التجارة العالمية ١٠,٦ في المائة (مقابل ٦,٢ في المائة سنة ٢٠٠٣). وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والصين القوة الدافعة للتوسع في نشاط الاقتصاد العالمي، الذي ساهم في ارتفاع أسعار السلع الأساسية الذي استفاد منه العديد من البلدان في المنطقة، ولا سيما في أمريكا الجنوبية.

١٧ - وفيما يتعلق بسنة ٢٠٠٤ ككل، توسع الناتج المحلي الإجمالي بالولايات المتحدة بنسبة فاقت قليلا ٤ في المائة (مقابل ٣ في المائة سنة ٢٠٠٣)، رغم أن النمو تباطأ بعض الشيء خلال السنة ويتوقع أن يواصل الاتجاه النزولي خلال سنة ٢٠٠٥. وقد دعم هذا الانتعاش استهلاك السلع المعمرة والاستثمار في الإسكان، لكنهما شرعا يتداعيان عندما تضخم العجز المالي فبلغت نسبته ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات نسبة ٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتم تمويل النقص أساسا من التدفقات الواردة من الحكومات الآسيوية التي تسعى إلى منع زيادة قيمة عملاتها. وتغير موقف السياسة النقدية في حزيران/يونيه عندما بدأت السلطات في رفع سعر الفائدة للأموال الاتحادية، فزاد هذا السعر بحلول أواخر آذار/مارس ٢٠٠٥ إلى ٢,٧٥ في المائة وسط مخاوف من زيادة وشيكة في التضخم قد تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة.

١٨ - وسجلت الصين نموا في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبته ٩,٥ في المائة سنة ٢٠٠٤ (٩,٣ في المائة سنة ٢٠٠٣) بفضل مواصلة الاستثمارات الكبيرة التي شهدتها البلاد منذ سنة ٢٠٠٣ وبفضل الحافز الذي ولّده التوسع في الصادرات. ولئن كانت التدابير التي اتخذتها

السلطات الصينية سنة ٢٠٠٤ في محاولة منها لتهدئة الاقتصاد تدريجياً قد أدت إلى كبح جماح الاستثمارات بعض الشيء، فإنها ارتفعت بشدة لتبلغ ٢٥,٨ في المائة. وفي الربع الأخير من سنة ٢٠٠٤، حل التوسع القوي في الصادرات (الذي يعزى جزئياً إلى انخفاض قيمة الدولار الذي يرتبط به اليوان) محل دفعة النمو المتفاترة التي ولدتها الاستثمارات. وفي أوائل عام ٢٠٠٥، لاحت في الأفق إشارات مختلطة بشأن نجاح جهود الصين في ضبط اقتصادها، نظراً لأن الاستثمارات الثابتة أخذت ترتفع بنفس المعدل تقريباً سنة ٢٠٠٤، إلا أن نمو الواردات انتابه التباطؤ - حتى إن الواردات انخفضت فعلاً في شهر شباط/فبراير. وبالنسبة إلى عام ٢٠٠٥، حددت السلطات أهداف النمو بحيث تكون بنسبة ٨ في المائة للنتائج المحلي الإجمالي و ١٦ في المائة للاستثمارات. بيد أنه بالنظر إلى الإشارات المتضاربة التي شوهدت خلال الشهرين الأولين من السنة، فإن احتمالات بلوغ البلد تلك الأهداف تبدو غير واضحة.

١٩ - وحقق اقتصاد اليابان نمواً نسبته ٢,٦ في المائة في سنة ٢٠٠٤، وهو ما يقل عن التقديرات الأولية. وقد ساهمت في ثلثي هذه الزيادة قوة الصادرات، التي أعطتها توسع الطلب في الصين والولايات المتحدة دفعة حاسمة. بيد أن نمو الصادرات نزع إلى التباطؤ مع مرور العام، وسيتأثر تأثراً شديداً بالتطورات في هاتين السوقين خلال سنة ٢٠٠٥ وبالقوة النسبية للين. وفي ذات الوقت، حقق الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي نمواً بنسبة ٢,٢ في المائة سنة ٢٠٠٤. وكانت هذه النسبة أقل من النسبة المحققة العام الماضي، ولا شك أنهما تعكس الارتفاع الحاد في قيمة اليورو، الذي عرقل نمو الصادرات التي كانت القوة الدافعة الأساسية وراء الانتعاش الوليد في الاقتصاد.

٢٠ - وانتعشت التجارة الإقليمية بشدة، تمشياً مع نمطها المعهود في السير وفقاً لاتجاه الدورة، وذلك نتيجة توسع الاقتصاد الإقليمي. ولوحظت أكبر زيادات في التجارة الإقليمية في جماعة دول الإنديز والسوق المشتركة للجنوب، رغم أن صادرات المكسيك وشيلي إلى البلدان الأخرى ارتفعت بشدة هي الأخرى.

رابعاً - الأداء الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في

سنة ٢٠٠٤

٢١ - وبفضل الاتجاهات الراهنة في الاقتصاد والتجارة العالميين، فإن التحسن في معدلات التبادل التجاري في المنطقة الذي بدأ سنة ٢٠٠٣، عندما زادت بنسبة ١,٢ في المائة، تعزز في سنة ٢٠٠٤، مع تغيير إيجابي بلغ ٥,٦ في المائة نتيجة ارتفاع في أسعار الصادرات بنسبة

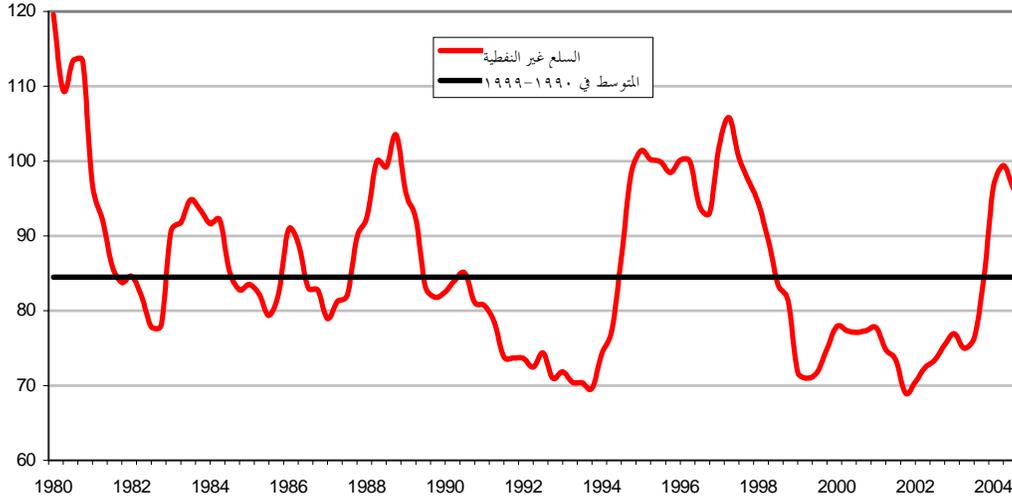
١٠,٦ في المائة وزيادة في أسعار الواردات بنسبة ٤,٧ في المائة. وكانت الاتجاهات في أسعار السلع الأساسية (لا سيما في حالي النفط والمعادن) عاملا حاسما في هذا الشأن. ويوضح الشكل السادس اتجاهات الأسعار لبعض المنتجات ضمن صادرات المنطقة.

٢٢ - وبين البلدان التي يقتصر نشاطها النفطي على الاستيراد، والتي تعاني من ضعف نسبي، فقد تمكنت بيرو وشيلي (وهما بلدان مصدران للمعادن) من إحباط هذا الأثر السلبي وتجاوزه بزيادة أسعار الصادرات. وقد أدى الجمع بين رفع الأسعار وزيادة الحجم إلى طفرة تكاد تكون غير مسبوقه في تجارة البضائع في المنطقة. وبلغ مجموع قيمة الصادرات والواردات ٨٦٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (٤٤,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) ومثل نسبة ٢٢ في المائة من معدل النمو. وتوسعت الصادرات بنسبة ٢٣ في المائة (أي بزيادة قدرها ١١,٢ في المائة في الحجم و ١٠,٦ في المائة في الأسعار)، بينما قفزت الواردات بنسبة ٢٠,٩ في المائة (أي بزيادة قدرها ١٥,٥ في المائة في الحجم و ٧,٤ في المائة في الأسعار). وسجلت المنطقة، للسنة الثالثة على التوالي، فائضا في حساب تجارة البضائع، وزاد الرصيد الإيجابي بمعدل متوسط بلغ زهاء ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة، ليلغ الرقم المسجل في عام ٢٠٠٤ وهو ٦٠,٦٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (٣,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

٢٣ - وقد جلب التحسن في معدل التبادل التجاري خلال عام ٢٠٠٤ مبلغا إضافيا من القطع الأجنبي، إلى المنطقة قدره ٢٤,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مما مثل أكثر من الزيادة في الفائض التجاري وأكثر من الاتجاه التصاعدي في رصيد الحساب الجاري. وبعبارة أخرى، فإنه لولا ذلك التحسن، لكان هذان المبلغان الإجماليان كلاهما قد تراجعوا شيئا ما مقارنة بالمستوى الذي كانا عليه سنة ٢٠٠٣.

الشكل السادس

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التحركات الفصلية لأسعار صادرات السلع الأساسية غير النفطية، ١٩٨٠-٢٠٠٤^(أ)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

٢٤ - وللسنة الثانية على التوالي، سجلت المنطقة فائضاً في الحساب الجاري لميزان المدفوعات (١٨,٢٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ٠,٩٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وكانت العوامل التي تسببت في الفائض الذي حققته المنطقة مطابقة من حيث النوعية لتلك التي حققته سنة ٢٠٠٣، ولكن أثرها كان أقوى في عام ٢٠٠٤. وكانت العناصر الإيجابية في الحساب الجاري للمنطقة هي رصيد تجارة البضائع (٦٠,٦٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) والتحويلات الجارية (٤٠,٤٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) برصيد بلغ مجموعه ١٠١,١٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأظهر كل من رصيد الخدمات ورصيد الإيرادات عجزاً (بلغ ١٥,١١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة و ٦٧,٧٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على التوالي). ومقابل هذا الفائض في الحساب الجاري، كان هناك تدفق رأسمالي إلى الخارج بلغ ٣,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تشكل من صافي التدفقات

(أ) الأسعار الإسمية، معدلة بحصة كل فئة من المنتوجات ضمن صادرات المنطقة من السلع الأساسية غير النفطية في عام ١٩٩٥.

المستقلة إلى الخارج (المسجلة في حساب رأس المال والحسابات المالية، زائدا الأخطاء والإسقاطات) وقدرها ١٢,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وصافي التدفقات التعويضية إلى الداخل (استخدام قروض صندوق النقد الدولي والتمويل الاستثنائي) التي بلغ مجموعها ٩,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويمكن تجزئة التغيير في التدفقات المستقلة للمنطقة، بدوره، إلى ٥٠,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل (٢,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) و ٦١,٤٧٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في استثمار حافظة الأسهم وتدفقات أخرى من رؤوس الأموال إلى الخارج (٣,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). ونتيجة لهذه التحركات، بلغت الاحتياطات التي تراكمت في المنطقة مبلغ ١٤,٨٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (٠,٧٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

٢٥ - ومع خروج صاف لرؤوس الأموال عادل ٠,١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (دون احتساب تحويلات العمال) وعجز قدره ٦٧,٧٩ في المائة في حساب الإيرادات، سجلت المنطقة سنة ٢٠٠٤ تحويلات خارجة مجموعها ٧١,١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وكان هذا أعلى بكثير من ضعف مستوى التحويلات الخارجة سنة ٢٠٠٣ (٣٥,٥٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو ٢,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وإذا أدخلت التحويلات في الحسابات، ستراجع التحويلات الخارجة للمنطقة إلى ٣٠,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بصافي التدفقات إلى الداخل البالغة ١٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣.

٢٦ - وبلغت إصدارات المنطقة من السندات سنة ٢٠٠٤ ما مجموعه ٣٦,٣٨٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما يقل بنسبة ٤ في المائة عن المجموع الذي بلغته سنة ٢٠٠٣ ويعادل ٣٨ في المائة من مجموع إصدارات سندات الأسواق الناشئة. ومن التطورات الجديرة بالتنويه أنه رغم تراجع المنطقة أمام أسواق ناشئة أخرى (لا سيما أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية)، فإن بعض البلدان في المنطقة بدأت إصدار صكوك عملات محلية طويلة الأجل، كما أن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أصدر، للمرة الأولى على الإطلاق، سندات بعملة بلدان بالمنطقة. وبنهاية الربع الأول من سنة ٢٠٠٥، مثلت إصدارات المنطقة من السندات ٤٤ في المائة من مجموع إصدارات الأسواق الناشئة.

٢٧ - وأسفر أداء الاقتصاد الكلي للمنطقة سنة ٢٠٠٤ عن تحسن كبير في الحسابات المالية لبلدان المنطقة. وقد مكّن هذا الحكومات المركزية لتلك البلدان من تكوين فائض أولي بلغ،

كمتوسط مرجح، ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض قدره ١,٨ في المائة كانت قد سجلته في عام ٢٠٠٣. وتقلص العجز العام (بما فيه الفوائد على الديون) من ١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١ في المائة. وعلى مستوى أوسع من التغطية وأكثر تمثيلاً للبلدان التي لديها قطاع عام يتسم بقدر أكبر من اللامركزية (الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا والمكسيك)، زاد الفائض الأولي غير المالي للقطاع العام، في المتوسط، من ٣,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠٣ إلى ٣,٨ في المائة سنة ٢٠٠٤.

٢٨ - وكان الناتج المالي لعام ٢٠٠٤، انعكاساً أساساً، على الأقل بالنسبة للبلدان التي تتوفر عنها المعلومات ذات الصلة، لزيادة الإيرادات أكثر منه انخفاض الإنفاق. فقد سايرت الإيرادات (مقاسة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، التي انتعشت بفضل بيئة مواتية عموماً، مستوى النشاط وارتفعت قليلاً فوق مستواها سنة ٢٠٠٣، في حين أن الإنفاق ظل ثابتاً من حيث قيمته الحقيقية. وقد مكن الفائض المالي من تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي التي ظلت مع ذلك حدّاً عالية، بمتوسط بلغ ٥٠ في المائة، وإن تجاوز ٦٠ في المائة في سبعة من بلدان المنطقة.

٢٩ - ويبين تحليل لتحركات أسعار الفائدة المرجعية التي وضعتها المصارف المركزية بالمنطقة خلال عام ٢٠٠٤ أن السياسة النقدية دعمت، عموماً، انتعاش الطلب المحلي بخفضها تكلفة التمويل. وبالرغم من أن أرقام التضخم القياسية قد ارتفعت بالفعل في بضعة أشهر من العام، مما حث السلطات النقدية للبلدان على زيادة أسعار الفائدة، فإن أسعار الفائدة الحقيقية أخذت، عموماً، اتجاهها نزولياً وكانت سلبية في الواقع في بعض الحالات.

٣٠ - وقد يسر اتباع هذه الاستراتيجية توازن الحسابات العامة وانخفاض أقساط التأمين على المخاطر وتناقص أسعار الفائدة الدولية الذي حصل في أوائل العام. وفي هذا الصدد، فإن قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة البدء برفع أسعار الفائدة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ وتوقع المزيد من الزيادات في المستقبل القريب يؤذنُ بحدوث تغييرات في اتجاهات أسعار الفائدة الإقليمية. وما من شك في أن حجم وتعاقب أي تعديلات تجرى سوف يعكس التطورات في الأسواق المالية الدولية، وإن كان من المرجح أن تكون هذه التغييرات ضئيلة نسبياً.

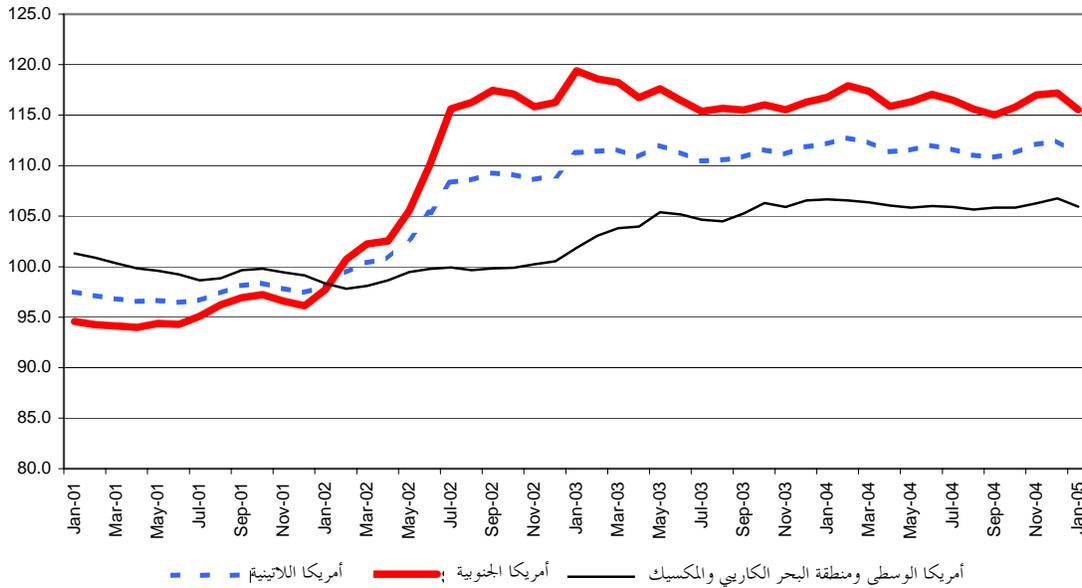
٣١ - ونجحت سياسات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال أسعار الصرف، التي نُفذت جميعها تقريباً في بيئة خالية من القيود، في الحفاظ على أسعار الفائدة الحقيقية مستقرة نسبياً (انظر الشكل السابع). ولم تكن هذه بالمهمة اليسيرة بالنظر إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة حجم الصادرات، وخاصة في حالة أمريكا الجنوبية.

وقد شهدت هذه المنطقة دون الإقليمية ارتفاعا حقيقيا طفيفا في أسعار الصرف الفعلية خاصة، في النصف الثاني من العام، مصحوبا بارتفاع أكثر حدة في مقابل دولار الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى، كانت أسعار الصرف الحقيقية في المكسيك وأمريكا الوسطى أكثر استقرارا؛ وأظهرت في واقع الأمر اتجاهها نحو الانخفاض نوعا ما في عام ٢٠٠٤، خصوصا بسبب الأحداث التي شهدتها المكسيك، إلا أن هذا الاتجاه بدأ يضعف في النصف الثاني من العام.

الشكل السابع

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أسعار الصرف الفعلية الحقيقية

(المعدلات البسيطة، كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ = ١٠٠)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

٣٢ - وعكست تحركات أسعار الصرف الحقيقية في عدد من بلدان أمريكا الوسطى تحسنا طفيفا في معدل التبادل التجاري فضلا عن تزايد أهمية التحويلات لعدد من البلدان. وتوافق ضغط العرض الذي فرضته عن هذه التطورات على أسواق الصرف في البلدان مع المنافسة المتزايدة من جانب المنتجات الصينية في سوق الولايات المتحدة. ويضع هذا الموقف مسؤولي المصارف المركزية بالمنطقة دون الإقليمية أمام معضلة في مجال السياسات الاقتصادية.

٣٣ - وحدث تطور ملحوظ في سوق العمل بالمنطقة تمثل في تسارع معدل إنشاء الوظائف مع تنامي الطلب على الأيدي العاملة. وبعد ارتفاع حاد في معدل مشاركة الأيدي العاملة في عام ٢٠٠٣، أخذ عرض العمل^(٦) يزداد بصورة أكثر بطئا نوعا في عام ٢٠٠٤. وعليه، انعكس ارتفاع معدل إنشاء الوظائف، على الصعيد الإقليمي، في انخفاض في معدل البطالة، من ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٤. وكان هذا أكبر انخفاض لمعدل البطالة على صعيد المنطقة منذ عام ١٩٨٦. وعلى عكس ما كان عليه الحال في أعوام سابقة، تركز إنشاء الوظائف على العمل نظير أجر حيث ارتفع طلب المؤسسات التجارية على الأيدي العاملة. ومع ذلك، يجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة الإيجابية كانت في المقام الأول انعكاسا لما وقع من أحداث في بلاد تتعافى من أزمات حادة وليست نتيجة لتحسن مؤشرات سوق العمل على صعيد المنطقة.

٣٤ - وبما أن مستويات البطالة لا تزال مرتفعة في الكثير من البلدان، لم يحقق الاتجاه التصاعدي في النشاط الاقتصادي أي تحسن رئيسي في الأجور؛ وبلغ المتوسط المرجح للزيادة في مستويات الأجور في القطاعات الرسمية في عينة من ١١ بلدا ٠,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية.

٣٥ - غير أنه من المقدر أن الانخفاض الضئيل في معدل البطالة، مصحوبا بالارتفاع الطفيف في مستوى الأجور، قد ساعد على تخفيض مستوى الفقر بالمنطقة من حوالي ٤٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٤٢,٩ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٤. ومعدل الفقر هذا، الذي يعد مرتفعا برغم ذلك، هو انعكاس لوجود ١٦,٤ مليون شخص من العاطلين في المناطق الحضرية وحدها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإضافة إلى ذلك، فإن دخول عدد كبير من الأشخاص الذين يعملون في القطاع غير الرسمي أو ناقصي العمالة لا تمكنهم من تجاوز خط الفقر.

٣٦ - وواصل معدل التضخم اتجاهه نحو الانخفاض فبلغ متوسطه ٧,٤ في المائة على صعيد المنطقة وذلك بالمقارنة بـ ٨,٥ في المائة في عام ٢٠٠٣ و ١٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٢. وبالرغم من أن الاتجاهات في الأسعار الدولية للسلع الأساسية، وخاصة الأغذية والنفط، فرضت ضغطاً تصاعدياً على الأرقام القياسية للأسعار في النصف الأول من عام ٢٠٠٤، فقد خفت هذه الضغوط في النصف الثاني من العام وأظهر التضخم اتجاهها واسع النطاق تماماً نحو الانخفاض.

خامساً - آفاق عام ٢٠٠٥

٣٧ - ينتظر أن تكون الظروف الدولية إيجابية بالنسبة للمنطقة، في عام ٢٠٠٥، وإن كان ذلك بدرجة أقل عما كانت عليه في عام ٢٠٠٤، حيث أن من المسقط أن يبلغ النمو الاقتصادي العالمي حوالي ٣,٢٥ في المائة^(٧). ويعتبر التباطؤ المرجح حدوثه في اقتصاد الولايات المتحدة وآثار الركود والتضخم الناجمة عن أسعار النفط المرتفعة العوامل الرئيسية التي تكمن وراء هذه التوقعات. وبالرغم من أنه من غير المعروف حتى الآن بالتحديد مقدار أو مدى سرعة استعادة الاقتصاد الصيني للهدوء، يُرجح أن يكون نموه أكثر بطئاً في عام ٢٠٠٥ عما كان عليه في عام ٢٠٠٤. ومنتظر أيضاً أن يعترى الوهن النمو في اليابان وفي منطقة اليورو. وترتبط المخاطر التي يواجهها الاقتصاد العالمي حالياً بالاختلالات في اقتصاد الولايات المتحدة والأثر الذي يمكن أن تحدثه على أسعار الفائدة وقيمة الدولار، وإمكانية الهبوط المفاجئ لمعدل النمو في الصين وعدم اليقين الذي يحيط سوق النفط واحتمال الأخذ بتدابير حمائية، خاصة في الولايات المتحدة.

٣٨ - وبالنظر إلى هذه الظروف الخارجية والأحداث التي شهدتها اقتصادات المنطقة، ينتظر أن تواصل المنطقة في عام ٢٠٠٥ اتجاهها نحو النمو الذي بدأ منذ عامين، وإن كان يُرجح أن معدل التوسع سوف يكون أبطأً بعض الشيء منه في عام ٢٠٠٤. ويُنتظر أن ينتعش النشاط الاقتصادي مُسفرًا عن معدل نمو متوسط على صعيد المنطقة يبلغ ٤,٥ في المائة، وهو ما يمكن أن يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٣ في المائة (انظر الجدول).

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: النمو الاقتصادي

| البلد | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ |
|--|------|------|------|
| الأرجنتين | ٨,٨ | ٩,٠ | ٦,٥ |
| إكوادور | ٢,٧ | ٦,٦ | ٣,٤ |
| أوروغواي | ٢,٥ | ١١,٨ | ٦,٠ |
| باراغواي | ٣,٨ | ٢,٩ | ٣,٠ |
| البرازيل | ٠,٥ | ٥,٢ | ٤,٠ |
| بنما | ٤,٣ | ٦,٠ | ٤,٥ |
| بوليفيا | ٢,٥ | ٣,٨ | ٣,٣ |
| بيرو | ٣,٨ | ٥,١ | ٤,٥ |
| الجمهورية الدومينيكية | -٠,٤ | ٢,٠ | ٣,٠ |
| السلفادور | ٢,٠ | ١,٥ | ١,٥ |
| شيلي | ٣,٣ | ٥,٨ | ٦,٠ |
| غواتيمالا | ٢,١ | ٢,٥ | ٣,٠ |
| فتريولا (جمهورية - البوليفارية) | -٧,٦ | ١٧,٣ | ٥,٠ |
| كوبا | ٢,٦ | ٣,٠ | ٤,٠ |
| كوستاريكا | ٦,٤ | ٤,٠ | ٣,٥ |
| كولومبيا | ٤,٠ | ٤,٠ | ٤,٠ |
| المكسيك | ١,٢ | ٤,٤ | ٣,٨ |
| نيكاراغوا | ٢,٣ | ٤,٣ | ٣,٥ |
| هايتي | ٠,٤ | ٣,٠- | ٢,٠ |
| هندوراس | ٣,٢ | ٥,٠ | ٤,٢ |
| أمريكا اللاتينية | ١,٨ | ٥,٨ | ٤,٥ |
| منطقة البحر الكاريبي | ٣,٤ | ٤,١ | ٤,٠ |
| أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ١,٨ | ٥,٨ | ٤,٥ |

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) إسقاطات.

٣٩ - ويثور التساؤل حول ما إذا كان النمو الملاحظ في المنطقة يستند إلى أساس متين كقيل بإدامته على المدى المتوسط، أو ما إذا كانت المنطقة قد استفادت ببساطة من ظروف مواتية بصورة غير عادية يمكنها، كما أشير أعلاه، أن تنقلب إلى الأسوأ في المستقبل القريب.

٤٠ - وتشمل الأسباب التي تدفع للاعتقاد بأن اقتصادات المنطقة يمكنها أن تواصل نموها، وإن كان بمعدلات ربما تقل عن تلك التي شهدتها عام ٢٠٠٤، وجود أطر محلية سليمة للاقتصاد الكلي، والحفاظ على تعادلات مرتفعة في أسعار الصرف الحقيقية وأثر ذلك على السلع التصديرية في المنطقة، واستمرار قلة اعتماد الطلب على الخارج بالمقارنة بمكونات أخرى، وما يمكن أن يحدثه الأثر المضاعف من تأثير على نمو الطلب، واحتمال وجود طلب مكبوت للمستهلك يمكنه، بعد أن كان مقيداً بفعل ارتفاع معدل البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية، أن يتجه نحو التحرر من تلك القيود إذا تكشف أن عام ٢٠٠٥ هو العام الثالث على التوالي الذي يشهد نمواً اقتصادياً. وإضافة إلى ذلك، تمتلك المنطقة فائضاً كبيراً في الحساب الجاري من شأنه أن يحافظ على معدلات نمو مرتفعة نسبياً، فيما لا يُتوقع حدوث أي توتر ذي شأن في القطاع الخارجي. وبالرغم من ذلك، فلا بد لنا أن نتذكر أن المنطقة قد شهدت منذ عهد ليس ببعيد (من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٨) فترة شبيهة تميزت بارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأساسية، مكنتها أيضاً من تكوين فائض في الحساب الجاري، إلا أن الآثار المترتبة على ذلك كانت قصيرة الأجل. ويبدو أن أخطر التهديدات على المدى القصير تتمثل في إمكانية أن تفضي بعض الاختلالات التي تبدى حالياً في الاقتصاد العالمي إلى عملية تصحيح شديد يمكنها أن تدفع الناتج المحلي الإجمالي في العالم إلى الانخفاض (ومن ثم الطلب على صادرات المنطقة)؛ وفي تزايد الشعور بعدم اليقين في العالم.

٤١ - وعلى أية حال، لا بد للمنطقة أن تغتنم هذه الفرصة لتغيير الأساس الذي تستند إليه في مشاركتها في الاقتصاد العالمي. وعلى المدى المتوسط، سوف يتطلب ذلك أن تقلل المنطقة (وخاصة أمريكا الجنوبية) من اعتمادها على الموارد الطبيعية ذات القيمة المضافة المنخفضة، وأن تصحح سياستها التصديرية التي تعتمد أكثر من اللازم على الأجور المنخفضة، وخاصة في حالة أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وفيما يتعلق بالمكسيك، بدرجة أقل.

الحواشي

(١) يعتبر الاتجاه التصاعدي في مجال التجارة قاسماً مشتركاً بين الفترات الثلاث؛ ويتمثل الاختلاف الرئيسي بين الحالة الراهنة وأحدث الحالتين الأخرين في أن التحسن الذي شهدته معدلات التبادل التجاري في عام ٢٠٠٠ كان يعود في مجمله تقريباً إلى ارتفاع أسعار النفط.

(٢) يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه العدد الذي يلزم تقديمه من وحدات عملة بلد ما مقابل وحدة من العملة الأجنبية في أي مرحلة زمنية. وتنخفض قيمة عملة محلية (أو ترتفع) إسمياً عندما يتعين في تلك المرحلة الزمنية تقديم

وحدات أكثر (أقل) من تلك العملة مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية مقارنة بفترة مرجعية محددة من الزمن. ويحسب الرقم القياسي لسعر الصرف الثنائي الفعلي بخفض سعر الصرف الإسمي بالنسبة بين معدلات التضخم في البلدين. وتنخفض (ترتفع) قيمة عملة ما فعليا عندما يرتفع (ينخفض) مؤشر سعر الصرف الثنائي الفعلي.

(٣) بصفة عامة، تستطيع بلدان المنطقة أن تبيع مجموع إنتاجها دون التأثير في الأسعار. غير أن هناك بعض الاستثناءات في الحالات التي تكون فيها أمريكا اللاتينية الجهة الموردة لجزء كبير من السوق الإجمالي لبعض السلع المخصصة للتصدير. وأيا كان الأمر، يعكس نمو الصادرات عددا من العوامل الطويلة الأجل، بما في ذلك جهودات التحديث التكنولوجي والاستثمارات المضطلع بها في المنطقة في السنوات الماضية.

(٤) في عام ١٩٩٤ بلغ صافي التدفق الخارج لرؤوس الأموال نحو ١٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، لكن لولا صافي التدفق الخارج المسجل في المكسيك والذي فاق تقريبا ٣٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الربع الأخير من ذلك العام، لكان صافي التدفق إيجابيا.

(٥) باستثناء الأرجنتين، فإن متوسط نطاق الخطر القطري في المنطقة حوالي ٣٦٠ نقطة أساسية.

(٦) يتمثل عرض العمل في السكان الناشطين اقتصاديا، الذين يحدد حجمهم كل من معدل النمو السكاني ومعدل مشاركة الأيدي العاملة.

(٧) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٥، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: (E.05.II.C.2).